مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد
Management & Economics Research Journal
ISSN 2710-8856 (Online)
ISSN 2676-184X (Print)

مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد 2 عدد 1 (2020)، ص 149-165
Management & Economics Research Journal, Vol. 2 No. 1 (2020), P 149-165

إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر: تحديات ورهانات

هشام سفيان صلواتشي [1]، مصطفى حبشي [2]♦، مسعود حبشي [3]
[1] أستاذ التعليم العالي، مدرسة الدراسات العليا التجارية القليعة (الجزائر)
✉ h.s.salaouatchi83@gmail.com
[2] طالب دكتوراه، أستاذ متعاقد، مدرسة الدراسات العليا التجارية القليعة (الجزائر)
✉ mostafahabchi17@gmail.com
[3] طالب دكتوراه، أستاذ متعاقد، جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)
✉ massaudh1984@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020-01-16 تاريخ القبول: 2020-03-11 تاريخ النشر: 2020-03-22

ملخص:
رغم الاهتمام الكبير الذي أبدته الحكومة الجزائرية من أجل تطوير القطاع الاقتصادي التصديري خارج المحروقات إلا أنها لازالت عاجزة تماما عن الانعتاق من ربقة العبودية للاقتصاد الريعي الذي يتوكأ على المنتوج الواحد أو المنتوجين، ورغم السياسات الاقتصادية والبرامج المنتهجة في العشرية الأخيرة لتعزيز التنافسية لدفع عجلة التنمية التي تعتمد على تنويع الصادرات، لازالت مبادرات المشرع الجزائري وصانع القرار تفتقر إلى الجدية والتخطيط الاستراتيجي الذي يرى بعين المنتج المصدر لا بعين المالك المستورد.
ضمن هذا الإطار نحاول في هذه الدراسة تحليل وتقييم إستراتيجية تنويع الصادرات للتخلص من التبعية الريعية والتوصل إلى مقترحات عملية وحلول واقعية، والتنبيه إلى التحديات والعقبات التي قد تواجه الاقتصاد الجزائري.
كلمات مفتاحية: الإستراتيجية، ترقية الصادرات، الاقتصاد الجزائري، الاقتصاد الريعي.
تصنيف جال: F10؛ Q35.

1. مقدمة

تعتبر الجزائر إحدى الدول التي يعاني اقتصادها من هيمنة قطاع المحروقات على أكثر من 95%من إجمالي الصادرات، مما جعلها رهينة تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الخارجية، وتأثيرها المباشر على السوق الداخلية، وقد سعت الجزائر في ظل هذه الظروف إلى محاولة الانعتاق من سيطرة المنتوج الوحيد على الاقتصاد والتحول تدريجيا إلى تنويع الصادرات خارج القطاع النفطي، وذلك بالقيام بإصلاحات جذرية في هيكل الاقتصاد الوطني، وضرورة الاندماج في اقتصاد السوق، وهي السياسة التي تم انتهاجها لتحقيق النمو الاقتصادي.

♦**المؤلف المراسِل:** [✉ mostafahabchi17@gmail.com]

©2020 كل الحقوق محفوظة
www.mer-j.com

1.1. الإشكالية الرئيسية

من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية:

ما هي الإستراتيجية التي اتبعتها الجزائر من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات؟

2.1. الأسئلة الفرعية:

من أجل الإجابة على هذه الإشكالية نقوم بتفكيكها على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم السياسات المنتهجة لتنفيذ إستراتيجية ترقية الصادرات؟
- ما هي الإجراءات العملية لتنفيذ إستراتيجية ترقية الصادرات؟
- فيما تتمثل الهيئات الوطنية التي تساهم في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟
- ما هي العقبات والمشاكل التي تواجه التصدير خارج المحروقات؟

3.1. أهداف البحث

من أهم أهداف هذا البحث إبراز قدرة تنويع الصادرات على حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات، وأن نجاعة البرامج التنموية متعلقة ومرتبطة بمدى كثافة المنتجات المصدرة خارج المحروقات والحوافز المعتمدة في إستراتيجية ترقية الصادرات على المستوى الوطني.

4.1. منهج البحث

وقصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة سنعتمد على مزيج من المنهجين الاستقرائي والاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل وذلك لمعالجة وتحديد مختلف الأبعاد الفكرية والمفاهيمية المتعلقة بهذا الموضوع للوصول إلى نتائج كافية يمكن من خلالها الإجابة على الإشكالية.

2. النتائج والمناقشة

1.2. الميكانيزمات والسياسات المنتهجة لتنفيذ إستراتيجية ترقية الصادرات

1.1.2. ميكانيزمات ترقية الصادرات في الجزائر

على ضوء التحليل السابق تبدو لنا حتمية تنويع الصادرات الجزائرية، لأن ذلك يعتبر الطريق الأمثل للخروج من وضعية التبعية الحالية للموارد البترولية ولظروف الأسواق الخارجية، ويتوقف تنويع وترقية الصادرات على ميكانيزمات وتتمثل في: (دفرور، شاهد ونمر، 2017، ص373)

1.1.1.2. إعادة الاعتبار لـ " الدولة التنموية"

إن الدور الذي تلعبه الدولة التنموية، لا يقتصر فقط على تحقيق معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي، وإنما إحداث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقاتها بالاقتصاد الدولي، فعملية التنمية تتضمن تغيرات نوعية في جوانب عديدة: تغيرات في تراكيب الإنتاج، هيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية، كيفية تخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية. وعليه فإن التنمية الاقتصادية بهذا المعنى تهدف إلى خلق اقتصاد متنوع مهيكل تساهم فيه جميع القطاعات والنشاطات الاقتصادية بصفة متوازنة دون التركيز على قطاع معين أو سلعة رئيسية واحدة كمصدر للحصول على دخل.

2.1.1.2. تفعيل دور القطاع الخاص

إن العمل على تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي يعد من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي، بالنظر للدور الكبير الذي يلعبه، إلا أنه ورغم الجدلية القائمة بخصوص أبعاد نشاطه في ظل تواجد القطاع العام، إلا أن الأدبيات الاقتصادية تشير إلى الأهمية الكبيرة التي يكتسيها، وذلك للأسباب التالية:

- ارتكاز نشاطه الاقتصادي على تحقيق الربح مقارنة بالقطاع العام الذي يغيب عن نشاطه

مفهـوم الـربح لطغيـان الهـدف الاجتمـاعي ذو الخلفيـة السياسـية علـى الهـدف الاقتصـادي فـي نشاطاته؛

- الكفاءة في إدارة الموارد نظرا لما يتحمله من تكاليف في مقابل الحصول عليها، في حين أن القطاع العام يتميز في الغالب بالتبذير وعدم الرشادة في استخدام الموارد؛
- قدرة القطاع الخاص على خلق وتوفير الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية والصرامة في الأداء؛
- الإدارة الكفؤة للنشـاط الاقتصـادي بالنسـبة للقطـاع الخـاص انطلاقـا مـن اسـتهدافه للمـوارد البشرية المؤهلة ذات الخبرة والمهارة والكفاءة العالية؛
- التميز بروح المبادرة وديناميكية الإبداع والابتكار والتجديد في النشاط الاقتصادي للقدرة على المنافسة والبقاء في السوق بخلاف القطاع العام.

3.1.1.2. تفعيل دور الحوكمة

يعد الحكم الراشد عاملا مهما ومسبقا من أجل بناء بيئة ملاءمة لتنويع وترقية الصادرات، وهذا يتطلب تخطيط ووضع سياسات من شأنها متابعة القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وضمان تطورها في ظل بيئة تسمح لها بالمساهمة بفعالية في الاقتصاد الوطني (بلقلة، 2018، ص69).

2.1.2. السياسات المنتهجة لتنفيذ إستراتيجية ترقية الصادرات

يتوقف الإخفاق أو النجاح في ترقية الصادرات بشكل أساسي على تطوير السياسات المنتهجة والعمل بالأساليب الحديثة ومواكبة التجارب السباقة في هذا المجال، ويمكن حصر أهم هذه السياسات فيما يلي:

1.2.1.2. السياسات الكلاسيكية: وتتضمن هذه السياسات الكلاسيكية سياسات الدعم والإعانات والسياسات الجمركية، ويمكن تفصيلها كالتالي:

1.1.2.1.2. سياسات الدعم والإعانات

تنقسم سياسات الدعم الى مباشرة وغير مباشرة، (بابكر، 2006، ص5) فالمباشرة تتمثل في تقديم الدعم المالي للمصدرين أو إعفائهم من الضرائب، كالإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات وإعفاء مستلزمات الإنتاج الموجه للتصدير والمعاد تصديرها من الرسوم الجمركية، أو منحهم قروضا لتمويل الصادرات بفوائد ميسرة، أما سياسات الدعم غير المباشرة فتستهدف دعم خدمات المياه والكهرباء للأنشطة التصديرية، لكن هذه السياسة – رغم أهميتها- مرتبطة بعدم ارتباط الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة وعليه يجب استغلال المدة المتبقية قبل الانضمام للمنظمة في تفعيل سياسات الدعم بشكل مكثف مع الأخذ بعين الاعتبار:

أن يرتبط حجم الدعم المقدم للمشاريع التصديرية بمدى إنتاجيتها، رفع الدعم عن المنتجات التي لا تغطي أسعارها مستلزمات الإنتاج المستوردة؛ حجم الأسواق الخارجية المستهدفة؛ الاتفاقيات التجارية؛

2.1.2.1.2. السياسات الجمركية: تتعدد الأنظمة الجمركية التي تستعمل لتشجيع الأنشطة التصديرية، ومن أشهرها ما يلي:

- **نظام الإيداع:** ويقصد به تجميد وإيقاف تحصيل الرسوم الجمركية المفروضة على مستلزمات إنتاج سلع التصدير لفترة زمنية محدودة
- **المناطق الحرة:** هي مناطق مخصصة لممارسة الأنشطة الصناعية والتجارية والخدماتية دون الخضوع للرسوم الجمركية وذلك تشجيعا للصناعات التصديرية لهذا تسعى الدول لجعلها جذابة للاستثمارات بوضع عدة تسهيلات ومزايا وحوافز وإعفاءات ضريبية للمستثمرين، وقد بادرت السلطات الجزائرية بتوفير الأطر القانونية لإنشاء المناطق التصديرية الحرة في التراب الوطني من خلال إصدار المرسوم التنفيذي رقم 320/94 المؤرخ في 10/17/ 1994المتعلق

بالمناطق الحرة (الجريدة الرسمية، 1994، ص13)، ويتم فيها جميع العمليات التجارية كالاستيراد، والتصدير وإعادة التصدير، والتخزين، والتحويل، شرط أن توجه منتجات الشركات للتصدير مع السماح بتسويق جزء من السلع داخل الوطن وفق القوانين التي تنظم التجارة الخارجية.

وتم الإعلان رسميا عن إنشاء أول منطقة حرة بالجزائر في سنة 1997 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 106/67 المؤرخ في 1997/04/05 المتعلق بإقامة المنطقة الحرة ببلارة بولاية جيجل، وتم اختيار منطقة بلارة نظرا للموقع الاستراتيجي والمؤهلات التي تتمتع بها المنطقة، ورغم هذه الامتيازات والتسهيلات المقدمة إلا أن التجربة لم يكتب لها النجاح بسبب عوامل عدة أهمها الجانب الأمني، والفترة التي كانت الأكثر دموية في تاريخ الجزائر (اسرير، 2003، ص43).

إلا أن الوضع الأمني شهد تحسنا تدريجيا مما وفر بيئة مغرية تدفع إلى إعادة بعث وانطلاق المنطقة الحرة ببلارة، ولبلوغ الترقية الحقيقية للصادرات خارج المحروقات فانه يجب الأخذ في الاعتبار عند اختيار الصناعات ورسم السياسات والأدوات التحفيزية النقاط التالية (زين الدين، 2000، ص133):

- الاهتمام بالصناعات التي تنتج سلعا تنافسية، والتي يمكنها الانتشار في الأسواق الخارجية مستقبلا؛
- اختيار وتشجيع صناعات التصدير القائمة فعلا على رفع القدرة التنافسية، والتي تعتمد على المنتجات الأولية المحلية؛
- أن لا تنافس المنتجات المصنعة في المنطقة الحرة المنتجات المحلية؛
- تشجيع الصناعات التكنولوجية والتي تطور من خبرات الاطارات الوطنية.

2.2.1.2. السياسات الحديثة

تكمن أهمية السياسات الحديثة لترقية الصادرات في عدم ملاءمة السياسات التقليدية لدعم القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الخارجية ضمن نظام عالمي جديد يتميز بالعولمة وتحرير التجارة الدولية، ويمكن التمييز بين نوعين من هذه السياسات كالآتي:

1.2.2.1.2. السياسات التوجيهية

وهي السياسات التي تقوم بها الدولة من أجل نقل التقنيات وأساليب الإنتاج والتنظيم الحديث، وتوفير مناخ تنافسي وبيئة ملائمة ومغرية للمستثمرين المحليين والأجانب على حد السواء بالاعتماد على قطاعات محورية يتم التركيز عليها لترقية وتطوير الصادرات (بابكر، 2006، ص6)،أي أن الدولة تقوم بإصلاحات وبرامج لترقية وتنمية صادرات قطاعات معينة بهدف تصدير منتجات جديدة بتكلفة منخفضة قادرة على منافسة المنتجات المماثلة في الأسواق العالمية.

لقد اصبح من الضروري الاعتماد على تنمية القدرة التصديرية للقطاعات المحورية في الجزائر لتنمية وتنشيط الصادرات من خلال عمليات تحديث الصناعية، وتطوير الزراعة، وتشجيع المنتجات البحرية في الجزائر، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

- **تحديث الصناعية:** حيث يرفع القدرات التصديرية للقطاع على عدة مستويات، فعلى مستوى المؤسسة؛ يهدف إلى تحديث تنظيم عمليات الإنتاج والإدارة واستخدام التكنولوجيا والنهوض بالعنصر البشري، وعلى مستوى القطاع يهدف إلى تكثيف النسيج الصناعي، وعلى مستوى الاقتصاد الوطني ككل يهدف إلى تهيئة البيئة القانونية والتنظيمية وتوفير المعلومات والموارد المالية الضرورية للعملية الإنتاجية ودعم الصناعات في مجالات البحث والتطوير وإنشاء وتعزيز مؤسسات دعم الصادرات (عايشي، 2009، ص229).

وتوجد بعض الفروع الصناعية التصديرية خارج النفط والتي يمكن الاعتماد عليها نذكر منها:

- **البتروكيماويات والأسمدة:** إن تطوير صناعة البيتروكيماويات والأسمدة في الجزائر

خصوصا في ظل انتشار وحداتها الإنتاجية، يوفر موارد الغاز الطبيعي والفوسفات مما يستدعي حسن استغلال هذه الموارد والسعي للتخصص وتصدير الأسمدة والبلاستيك والألياف النسيجية (المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، 2010، ص86).

- **الصناعات الكهربائية والالكترونية:** ويجب العمل على تطوير هذه الصناعات من خلال دعمها خصوصا في ظل الفرص المتاحة للاستثمار للإنتاج وتصدير الكابلات الكهربائية والمكونات الالكترونية (المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، 2010، ص86).
- **صناعة الأدوية:** تعتبر من أهم الصناعات في الجزائر،لكنها تحتاج المزيد من الحوافز والتسهيلات لجلب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها إلى هذه الصناعة لتنمية قدرتها التصديرية، خصوصا في ظل ما تتمتع به هذه الصناعة من نقاط قوة (لحول، 2008، ص306).
- **تطوير الزراعة:** وهذا من خلال القيام بإعادة تأهيل الأقاليم والمناطق الزراعية وتهيئة فضاءات الاستغلال الزراعي وفق المقاييس الدولية حتى تصبح أكثر ملائمة لجلب لاستثمارات، وتوفير شروط دعم القدرة التنافسية للصادرات الواعدة الزراعية (Potentiel d exportation hors hydrocarbures, 2004. p8).
- **تشجيع منتجات الصيد البحري**: و يتم هذا بتربية الثروة السمكية في السدود والحواجز المائية الجزائرية بهدف تصديرها، بالإضافة إلى بناء سفن الصيد البحري وتوفير مركبات التبريد ووحدات تحويل وتجفيف المنتجات السمكية وإتاحة المزيد من الفرص للاستثمار في هذا القطاع (kenanaonline.com).

3.2.1.2. السياسات الإستراتيجية

هي الخطط الاقتصادية التي تهدف إلى رفع القدرات التنافسية للقطاعات المحورية وتعزيز الصادرات في إطار ما هو مسموح به في الاتفاقيات التجارية الدولية، وتعتمد على الربط بين الحوافز المقدمة للصناعات وما تم تحقيقه بالفعل في جانب الصادرات من حيث الجودة، والزيادة في الحصص السوقية، والمستوى التكنولوجي والقيمة المضافة.

كما أن الاعتماد على تأمين ائتمان الصادرات لتغطية المخاطر التجارية وغير التجارية للقروض المرتبطة بعمليات التصدير بين الجزائر والدول المستوردة كون هذه الإستراتيجية محكمة لتنويع الاقتصاد. (حسناوي وحساني، 2017، ص28)

إضافة إلى أن تأمين الاستقرار الاقتصادي مقابل مخاطر عدم اليقين في السوق العالمية، فإن التنويع الاقتصادي يحفز انتشار التكنولوجيا، ويوفر المرونة في الروابط الصناعية المتداخلة وفي عوامل الإنتاج الأخرى التي تؤدي إلى تحسين الإنتاجية وزيادة الصادرات من غير النفط، وفي الواقع، يشكل النمو والتنويع الاقتصاديان في اقتصادات الريع النفطي جانبي هدفهما الاقتصادي الاستراتيجي الرئيسي الذي سيعزز في النهاية كفاءتها وقدرتها التنافسية (زاير، 2017، ص46).

2.2. الإجراءات العملية المنتهجة لتنفيذ إستراتيجية ترقية الصادرات

إن الجزائر دولة ريعية تتأثر بتقلبات أسعار النفط، مما انعكس سلبا على مداخيلها، لوضح حد للتبعية للمنتوج الواحد وضعت إستراتيجية شاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات مما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، حيث بدأت بتطبيق مجموعة من الإجراءات والسياسات تمثلت فيما يلي:

1.2.2. سياسة سعر الصرف

كان الهدف من التعديلات في سياسة سعر الصرف إعطاء القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار الجزائري، وذلك عن طريق ترقية الصادرات خارج المحروقات والإقلال من الواردات حيث أن السعر المرتفع وغير الحقيقي للدينار الجزائري أدى إلى عجز الحساب الجاري الخارجي للدولة(وصاف، 2002، ص11) .

2.2.2. تأمين وضمان الصادرات

بعدما كانت تتم عن طريق شركات تأمين غير متخصصة، تم إنشاء نظام جديد لتأمين وضمان الصادرات بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية.

3.2.2. التحفيزات المالية

يعتبر قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14 افريل 1990 إصلاحا جذريا في المنظومة المالية والنقدية، لذا نجد أن بنك الجزائر قد قام بوضع عدة قواعد متعلقة بمعالجة وتسيير عمليات التجارة الخارجية لاسيما عمليات التصدير، وموازاة مع ذلك عملت السلطات العمومية على وضع قواعد لتشجيع التصدير، أهمها: (بن ساحة، 2011، ص 108 109)

- تنفيذ المساعدات المالية من خلال الصندوق الخاص لترقية الصادرات، والذي تم إنشائه لغرض تقديم المساعدات المالية لعمليات التصدير؛
- تمكين المصدرين من التحوط ضد مخاطر التصدير عن طريق الوكالة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات.

4.2.2. التحفيزات الجبائية للتصدير

عرف النظام الجبائي الجزائري تحولات وإصلاحات عديدة منذ سنة 1990 في إطار قوانين مالية، والتي استهدفت ما يلي: (بن ساحة، 2011، ص 108-109)

- تنظيم النشاط الاقتصادي من خلال تشريع قوانين جبائية للمتعاملين الاقتصاديين الذين يشتغلون في نفس النشاط؛
- احترام التوازن الجبائي والحرص على المساواة بين المتعاملين في فرض الجباية؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة؛ والإعفاء من الرسم على أرباح الشركات.

5.2.2. التحفيزات الجمركية

وتشتمل على جملة من التسهيلات نذكر منها: (رملي وعدوكة، 2015، ص13)

- تسهيلات إعداد وتسجيل التصريح المفضل؛
- تسهيلات مراقبة البضائع؛
- تحديد الحقوق والرسوم.

وبشكل عام تعتبر هذه التحفيزات دعما مباشرا لمنتجات المؤسسات الاقتصادية الموجهة للتصدير، إضافة إلى تقديم تخفيضات على بعض التعريفات الجمركية المفروضة على المواد الأولية والمعدات التي تحتاجها هذه المؤسسات خلال عملية الانتاج (بوصبيع، 2018، ص218).

3.2. هيئات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

لقد أنشئت منذ سنة 1996عدة هياكل مساندة من أجل تنمية قطاع الصادرات، وتتمثل هذه الهيئات فيما يلي:

1.3.2. وزارة التجارة الوطنية:

وتقوم في الميدان الخارجي بما يلي (وزارة التجارة):

- المساهمة في وضع الإطار المؤسساتي والتنظيمي المتعلق بالمبادلات التجارية الخارجية وإعداد الاتفاقيات التجارية والتفاوض بالتعاون مع الهيئات المعنية ومتابعتها وتنفيذها؛
- تنشيط وتحفيز النشاطات التجارية الخارجية الثنائية ومتعددة الأطراف؛
- السهر على التسيير النشيط للميزان التجاري؛
- تشجيع الصادرات وتسويق الإنتاج الوطني من السلع والخدمات في الأسواق الخارجية.

2.3.2. الصندوق الخاص بترقية الصادرات(FSPE)

تم تأسيس هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1996 حيث يقدم الدعم المالي للمصدرين

لترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح الدولة إعاناتها عن طريق هذا الصندوق لفائدة أي شركة مقيمة منتجة للثروة أو تقدم خدمات، ولكل تاجر منتظم في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير، يتم تحديد مبلغ الإعانة بإشراف وزارة التجارة وبنسب محددة مسبقا وفقا للموارد المتاحة. وهناك خمس مجالات إعانة مقررة: (Algex)

- أعباء لها صلة بتكاليف دراسة الأسواق الخارجية؛
- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج؛
- تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع الموجهة للتصدير بالموانئ الجزائرية؛
- تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.

3.3.2. الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير(SAFEX)

حسب (زواوي، 2017، ص386) هي شركة اقتصادية عمومية ذات أسهم منبثقة من تغيير النشاط الاجتماعي وتسمية الديوان الوطني للمعارض أو نافكس -التي أنشأت في سنة1971 مقرها قصر المعارض. تنشط في الميادين التالية: (Safex)

- تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستوى الدولي، الوطني، الجهوي والمحلي، داخل البلاد وخارجها لتقريب رجال الأعمال المحليين والأجانب؛
- إعانة المتعاملين الاقتصاديين في ميادين ترقية التجارة الخارجية وذلك بفضل: الإعلام الاقتصادي والتجاري؛ والإعلام في ميدان القوانين والتنظيمات التجارية؛
- فرص التعامل الاقتصادي والتجاري مع الشركاء الأجانب؛ وقوانين وترتيبات التصدير.

4.3.2. الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات(CAGEX)

إن الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات تستفيد من تأمين الصادرات وتعمل لصالح: (Cagex)

- حسابها الخاص وتحت سيطرة الدولة، وتتولى تأمين المخاطر التجارية؛
- حساب الدولة وتحت سيطرتها، تتولى تأمين المخاطر السياسية، والمخاطر المتعلقة بنقل تلك الصادرات وكذا الآثار المترتبة عن الكوارث الطبيعية.

5.3.2. الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين(ANEXAL)

هي جمعية وطنية ومؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تأسست عام2004، تلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة والمصدريين الجزائريين، ومن أنشطتها: تطوير دليل المصدر، التدريب، الاستشارة وانجاز الدراسات. وتشمل قطاعات الأنشطة التالية: (Anexal)

الأغذية؛ النفايات المعدنية وغير المعدنية؛ الغزل والنسيج؛ الخدمات.

كما تهدف الجمعية إلى الدفاع عن مصالح المصدرين على المستوى الوطني والدولي، والمشاركة في تحديد وتنفيذ إستراتيجية الترويج للصادرات، إضافة إلى دعم الفاعلين الاقتصاديين في العملية التصديرية.

6.3.2. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية(ALGEX)

تعد الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، وقد تأسست في 12 جوان 2004، وهي أداة لترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات، من أجل دعم المجهودات المبذولة من طرف الشركات، وذلك بوضع السياسات والإستراتيجيات العمومية من أجل ترقية وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.و توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي، كما تلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة والمصدرين الجزائريين.

4.2. تحليل العقبات والمشاكل التي تواجه الصادرات غير النفطية

1.4.2. العقبات المتعلقة بالطلب الخارجي

تتأثر الصادرات الجزائرية غير النفطية بعدة عوامل أهمها ظروف الطلب العالمي، ويمكن

توضيح ذلك فيما يلي:

1.1.4.2. القيود الحمائية

يكمن مفهوم الحماية في كافة صور تدخل الدولة في نظام الأسعار نتيجة تطبيقها القيود الحمائية بنوعيها التعريفية وغير التعريفية لتقييد تدفق صادرات الدول الأخرى المنافسة للمنتوج المحلي(خليل، 2005، ص137).

تواجه الصادرات الجزائرية غير النفطية في الأسواق العالمية عقبة خارجية كبيرة تتمثل في القيود المفروضة على التجارة الدولية التي تؤثر على تنافسية الصادرات الصناعية والزراعية، خاصة الإجراءات التي تتخذها بعض الدول كقيود على المعاملات في التجارة الخارجية – حماية غير تعريفية - والتي أصبحت تمثل التهديد الرئيسي للصادرات خاصة في ظل الاستخدام المتنامي والمتسارع لمثل هذه القيود من قبل الشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر، حيث تضع هذه الدول شروطا ومعايير فنية ملزمة للمنتجات التي تدخل أرضيها كالمعايير البيئية والتدابير الصحية، وعلى الرغم من فائدتها في حماية البيئة والإنسان والحيوان والنبات إلا أن هذه الدول أصبحت تستخدم هذه القيود كأداة للحماية التجارية لمنتجاتها وأسواقها المحلية مما شكلت نوعا جديدا من العوائق في وجه الصادرات الزراعية والصناعية، ويمكن الاستدلال بقول احد الخبراء في هذا المجال بأن "دول الاتحاد الأوربي تصدر يوميا تعليمات ولوائح وأنظمة لمواصفات واشتراطات صحية وبيئية للحد من دخول السلع إلى أرضيها وخاصة السلع الغذائية والنسجية والصناعية بصورة عامة، وتقوم الولايات المتحدة بالمقابل باتخاذ اجراءات مشابهة"(حفاف، 2009، ص 62-64)، وبالرغم من الأهمية البالغة للمواصفات الدولية القياسية المتعلقة بالمتطلبات البيئية للمؤسسات الإنتاجية التي تمارس نشاط التصدير لتسهيل دخول منتجاتها للأسواق الأوربية خصوصا، نجد أن المؤسسات الجزائرية مازالت جد متأخرة في أنظمة التقييس والجودة العالميين ISO وعلى الرغم من أن تطبيق المتطلبات البيئية يؤدى إلى زيادة التكاليف في المدى القصير إلا أنه في المقابل يؤدي إلى تطوير التكنولوجيا المستخدمة وإلى رفع الكفاءة الإنتاجية، كما أنه في المدى الطويل تنتج عنه مكاسب كإمكانية دخول المنتج إلى الأسواق الخارجية مع المحافظة على الميزة التنافسية التي اكتسبها.

2.1.4.2. تحديات المنافسة الخارجية

إن ارتفاع درجة المنافسة الخارجية مرتبط بتحرير التجارة وخفض وإلغاء القيود الجمركية حيث أصبح المجال أوسع لتنافس المنتجات سواء في السوق المحلي أو الخارجي، لذا فإن التحديات التي تفرضها المنافسة الخارجية خصوصا على الصادرات غير النفطية وبالذات الصادرات الزراعية عند محاولتها دخول الأسواق الخارجية والتي تضعها في موقف غير متكافئ، حيث تأتى خطورة المنافسة من عدم تكافؤ المنتجات الجزائرية مع نظيراتها في السوق الدولية من حيث السعر والجودة.

وبالرغم من اتفاق الشراكة الموقع مع الاتحاد الأوربي لتنشيط التبادل التجاري، فإن هذا التكتل الاقتصادي يؤثر على الاقتصاد الوطني باعتباره الشريك التجاري الرئيسي للجزائر من خلال عدم تكافؤ المنافسة بين السلع الجزائرية وسلع بعض الدول الأعضاء في هذا التكتل خصوصا من ناحية السعر(زعباط، 2004، ص62).

2.4.2. العقبات المتعلقة بعرض الصادرات غير النفطية

تعانى الصادرات غير النفطية من مجموعة من العقبات متعلقة بجانب العرض، وترتبط هذه العقبات بارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي وانخفاض مستويات الجودة والتبعية التكنولوجية والتسويق الدولي، ونحاول التعرض لهذه العقبات كما يلي:

1.2.4.2. ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي

يعتبر ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي عقبة أساسية في وجه الصادرات الصناعية الجزائرية، وفى هذا الصدد تتكاثف مجموعة من العوامل مسببة ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي من أهمها:

- **ضيق حجم السوق المحلي**: هناك عدد من العقبات الناتجة عن اختلاف العلاقة بين حجم السوق المحلي والحجم الأمثل المطلوب للوحدات الإنتاجية، إذ تصطدم المشاريع التنموية الصناعية الجديدة بوجود حلقة مفرغة مفادها أن إقامة مشروع صناعي جديد باستخدام تكنولوجيا متطورة يتطلب أن لا يقل حجم المشروع عن حد معين، ولكن هذا الحجم لا يتناسب مع إمكانيات السوق الداخلية المحدودة، الأمر الذي يؤدي إلى إقامة صناعات بأحجام صغيرة لا تسمح لها من الاستفادة من وفرات الإنتاج الداخلية والخارجية مما يتسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي ومن ثم لا تتمكن الصادرات من مواجهة المنافسة الخارجية. نقص الدعم اللوجيستي للمصدرين الجزائريين من حيث التخزين والنقل والمناولة، حيث يشكو مصدرون من مشكلات عديدة تعترضهم على غرار محدودية طاقات الشحن؛ (مخلوفي، قادري، 2018، ص191) وتبقى السوق الجزائرية محدودة لا تحقق طموحات المؤسسات الصناعية لما تتميز به من ضعف القدرة الشرائية للمستهلكين الناتجة عن انخفاض مستويات الدخل، مما يؤدى إلى ضعف البيع بسبب صغر الكميات المطلوبة واضطرار المؤسسات للبيع بأسعار رخيصة نسبيا، وفي أحيان أخرى تكون المنتجات غير ملائمة لحاجات المستهلكين إذ أنها أصلا لا تتمتع بمستويات الجودة المطلوبة، وحتى لو حققت هذه المؤسسات فائضا للتصدير فإن هذه السلع كثيرا ما لا تلقى قبولا في الأسواق الخارجية.
- **الطرق الفنية للإنتاج:** تتطلب صناعة التصدير أكثر الطرق الفنية للإنتاج تقدما وهذا ما يتطلب رؤوس أموال ضخمة ومستويات عالية من هندسة الوحدات الانتاجية. ويعانى قطاع الإنتاج في الجزائر من انخفاض الإنتاجية التي ترجع لأسباب متباينة من صناعة إلى أخرى مؤثرة على الإنتاجية النوعية لأحد عناصر الإنتاج من العمل والمواد الأولية ومن ثم انخفاض الإنتاجية الإجمالية(زرقين، 2009، ص162). عدم تطابق المنتوج الوطني مع المعايير الدولية خاصة في مجال الجودة والنوعية وقيود البيئة، وهذا راجع لكونها عملت لسنوات طويلة في غياب المنافسة مما جعلها تبقي سلعها ضمن مقاييس وطنية بحتة موجهة لسوق واحد، حيث تعاني المنتجات الجزائرية من الرداءة في النوعية مقارنة مع نفس المنتجات في السوق الخارجية، وبالنسبة للقطاع العام فالمؤسسات تقوم بعرض منتجاتها دون إجراء دراسات وأبحاث تسويقية لإحتياجات ورغبات الزبون، إلى جانب غياب الرقابة في مرحلة الإنتاج وقلة الضوابط والشعور بالمسؤولية المهنية. (مخلوفي، قادري، 2018، ص189)

2.2.4.2. التبعية التكنولوجية

إن المصدر الأساسي للتكنولوجيا المستخدمة في الصناعة الجزائرية يكمن من خلال شراء الآلات والمعدات أو مختلف مستلزمات تشغيل التكنولوجيا الحديثة نتيجة لضعف القواعد التكنولوجية الوطنية، ولكن ما تحصل عليه الشركات الجزائرية عادة ما يكون متخلفا جيلا أو جيلين عما هو مستخدم في الدول الصناعية، أضف إلى ذلك استيراد معدات المصانع المستعملة من طرف القطاع الخاص ما يؤكد استيراد تكنولوجيا قديمة ومعدات لا تحقق المواصفات القياسية لإنتاجها (زرقين، 2009، ص165).

3.2.4.2. انخفاض مستويات الجودة

تعانى معظم المنتجات الوطنية من عدم مطابقتها لمستويات الجودة العالمية والذي أصبح شرطا ضروريا من شروط التصدير، وتبرز أهمية الجودة للمنتجات المصدرة في ان انخفاضها يؤدي الى خسارة الزبائن في السوق المصدرة اليه،وبالتالي.الانتقال إلى المنتوج البديل.

ولازالت المؤسسات الجزائرية التي حصلت على الشهادة توفر متطلبات الجودة إلا أنها تمثل الأقلية في القطاع الصناعي، ومع انخفاض الوعي حول أهمية هذه الشهادات والهيئات الخاصة بها -مثل المعهد الوطني للمعايير القياسية -سواء المواصفات القياسية الجزائرية الموضوعة من قبل الهيئة العامة

للتوحيد القياسي ومراقبة الجودة أو المواصفات القياسية العالمية، وعدم التفاف المصدرين الجزائريين حول هذه المواصفات ومحاولة الاقتراب من متطلبات هذه الأسواق تعد احد أهم العقبات التصديرية (نورين ولجلط، 2010، ص7).

4.2.4.2. مشاكل التسويق الدولي

- من العقبات التي تواجه الصادرات غير النفطية نقص الخبرة التسويقية وعدم خبرة المصدرين الجدد مما يخلق شعورا بعدم الثقة في إمكانية اكتساب أسواق خارجية، وكذلك عدم المعرفة الكاملة باحتياجات الأسواق العالمية والسلع المنافسة ومعدل أسعارها؛
- إن عملية التسويق تتطلب معرفة مطالب السوق ورغبات المستهلكين فالاهتمام بالبحوث التسويقية والاستبيانات وكل الوسائل العلمية التي تقرب أكثر من معرفة حاجات السوق ورغبات المستهلكين أمرا ضروريا يساعد على تحقيق أهداف العملية التسويقية؛
- تعتمد المؤسسات علي الخبرة لترويج منتجاتها في الأسواق الخارجية مما ساهم في تدهور القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية نتيجة عدم الأخذ بالمفهوم الحديث للتسويق في مجال التصدير.

وبصفه عامة فان المؤسسات الجزائرية تعانى مشكلات تسويقية من أبرزها تبني المفهوم البيعي وتصريف فائض الإنتاج دون إعطاء اهتمام كاف لاحتياجات المستهلك وأذواقه، ويرجع هذا إلى سبب رئيسي يتمثل في نقص الخبرة في الأسواق الدولية لأن هذه المؤسسات لا تتعدى خبرتها التصديرية عشرة سنوات. ويصنف ضمن الاقتصاديات التي تعاني من ظاهرة التبعية المطلقة للثروات الريعية وتأثيرها السلبي على الميزان التجاري كمحصلة للاختلالات البنيوية وتدهور شروط التبادل في الأسواق الدولية، وهذا مؤشر كاف على عدم تحمل اقتصادنا الوطني للصدمات الخارجية حيث يتأثر كثيرا بالتذبذبات الطارئة على أسعار المحروقات من ناحية، وبالتقلبات الجارية على أسعار صرف العملات الصعبة (الدولار والأورو) من جهة أخرى (طيبة ولقرع، 2019، ص185).

3.4.2. مشاكل التصدير في الجزائر

إن التأكيد على الطابع الاستراتيجي الذي تمثله الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري، يهدف أساسا إلى إظهار ثقل وعبء الصادرات خارج المحروقات، ومدى تأثيرها على التبادل الخارجي للجزائر وإعاقتها له .فالمرحلة الطويلة من الاستقرار التي ميزت هذا القطاع، رغم حيويته في اقتصاديات كل بلد، أدى إلى الاعتقاد بأن الفشل قدر محتوم تم الاستسلام له، مما أدى بالاقتصاد الجزائري إلى تسجيل نتائج ضعيفة جدا في مجال التصدير ,الأمر الذي يجعلنا نتناول مشاكل التصدير في الجزائر انطلاقا من زوايا عدة:

1.3.4.2. المشاكل على المستوى الجزئي

تتمثل حسب (وصاف، 2002، ص12) في:

- غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعلنة ومعروفة من طرف كل الدوائر والمستويات والمصالح والأفراد؛
- تطبيق عشوائي وغير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة، بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية؛
- عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات؛
- عدم توافر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي تربط بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق؛
- غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة، الأمر الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار؛
- القيود والإجراءات التمييزية التي تفرضها الدول الأخرى وخاصة الدول المتقدمة على

الدول النامية، والتي من بينها الجزائر (عكاشة وتيقاوي، 2018، ص97).

- عدم استجابة الهياكل التنظيمية الميكانيكية للتغيرات الحالية التي تحدث خارج حدود المؤسسة (البيئة الخارجية) منها تحرير المبادلات التجارية، التطور التكنولوجي والإعلام والاتصال، مما أدى إلى ضعف صناعة المؤسسات الجزائرية على مواجهة الهزات القوية التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية العالمية.
- ضعف الصناعة في المؤسسة الجزائرية، وهذا راجع إلى عدم حداثة أجهزتها الميكانيكية، والتي لا تعد قادرة على مجابهة التغيرات الحالية من التطور التكنولوجي والممارسات التي تدارسها المنظمة العالمية للتجارة (زواوي، 2017، ص380).
- مما سبق يتبين لنا أن الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الجزائري بمختلف مكوناته يفتقد للكفاءة التنافسية أو التنافسية الدولية، التي تؤهله لإكتساب مكانة دائمة في الأسواق المحلية والأجنبية، هذا ما يفسر ضعف مساهمة القطاع الصناعي وحتى الزراعي في حصة الصادرات خارج المحروقات، وبالمقابل الارتفاع المستمر نسبيا لحصة الواردات الجزائرية من المنتجات الصناعية والغذائية.

2.3.4.2. المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي

تتمثل في: (مسعد، 2014، ص17)

- غياب إستراتيجية محددة المعالم للتصدير في ظل التشابك والتداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية؛
- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم للاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير؛
- ضعف تنافسية المنتوج الجزائري كنتيجة لضعف الميزانيات المخصصة للبحث والتطوير، وكذا لعدم الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا؛
- سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية، سواء من حيث التصميم أو التغليف، إضافة إلى غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي بسبب ضعف ميزانية البحث والتطوير وأنماط الإدارة المتسلطة(زواوي، 2017، ص381).
- انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون تموقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول؛
- عدم مطابقة المنتوجات الجزائرية لمعايير الجودة العالمية، وارتفاع أسعارها في السوق العالمي كنتيجة لانخفاض قيمة الدينار الجزائري من جهة، والتضخم والتذبذبات النقدية العالمية من جهة أخرى.

3.3.4.2.المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي:

يتميز المحيط المؤسساتي التشريعي للصادرات خارج المحروقات بالخصائص التالية: (مسعد، 2014، ص21)

- التشابك والتداخل في المهام الموكلة للهيئات والهياكل المدعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات، بين الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية والغرفة الوطنية للتجارة، والشركة الوطنية للمعارض والتصدير، مما أدى إلى غياب التنسيق والتضارب في الأرقام المقدمة، وبالتالي صعوبة تحليل الواقع وإيجاد الحلول اللازمة، إضافة إلى عدم توفر معلومات قانونية وتشريعية دقيقة، مما يسهل من اتخاذ القرار فيما يخص ترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يخدم الصادرات خارج المحروقات؛

- وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين سواء على المستوى الوطني أو الخارجي؛
- سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- ارتفاع تكاليف النقل الدولي مما يتسبب في ارتفاع تكلفة المنتج في السوق العالمي مما يؤثر على تنافسيته؛
- عدم الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي وما يمكن أن تقدمه من معلومات للمؤسسات، بحيث أصبح الحصول على المعلومات عن الأسواق الخارجية، من أهم المشكلات التي تواجه المصدر الجزائري نظرا لنقص خبرته بالدراسات التسويقية.

3. خلاصة

في الاقتصاديات الريعية التي تعتمد على قوى وآلية السوق الحرة، لا تؤدي الزيادة في النمو الاقتصادي بالضرورة، إلى الإسراع في عملية بمقياس قيمة الناتج المحلي الإجمالي والتنويع الاقتصادي الهيكلي.

الجزائر مازالت غير قادرة على تنويع هيكل بنيتها الإنتاجية بالدرجة التي تجعل من الصادرات غير النفطية ترقى لمستوى يسمح لها بالمساهمة الفعالة في النمو الاقتصادي، حيث وصفت منذ عقود بالصادرات الهامشية في إجمالي الصادرات السلعية، ولتحرير التجارة الخارجية والمضي قدما في تحريرها لإعطاء دفعه قوية للقطاع الخاص لممارسة نشاط التصدير تم منح المزيد من الامتيازات للمؤسسات لمساعدتها على تحسين أدائها التصديري وتوفير البنيان المؤسساتي الذي يشرف على العملية التصديرية والحرص على تقديم المنح والمساعدات المالية والفنية للشركات المصدرة.

وقد قمنا بوضع تصور لإستراتيجية مستقبلية لترقية الصادرات غير النفطية تركز على تذليل العقبات التي تعترضها، وتعتمد هذه الإستراتيجية على عدة محاور رئيسية تتمثل في بناء إدارة وطنية تشرف على النشاط التصديري وتساهم في تحسين جودة الصادرات وتقديم التسهيلات الائتمانية للمصدرين وتعمل على خلق مناخ استثماري محفز يساعد على الانطلاق لتنمية الصادرات غير النفطية، بالإضافة إلى تقديم المساعدات في الأنشطة التسويقية وتفعيل دور قطاع النقل لما له من أهمية في تخفيض تكاليف المنتجات المصدرة.

من خلال كل ما سبق من عرض لحيثيات الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أن التنمية الاقتصادية تتأثر بزيادة معدلات نمو الصادرات نتيجة الارتباط القوي بينهما، حيث تؤدي زيادة معدلات نمو الصادرات غير النفطية إلى التوسع في مجالات الإنتاج مما يسمح بتوفير المزيد من فرص العمل من جهة، ومن جهة أخرى زيادة حصيلة الصادرات غير النفطية من النقد الأجنبي، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع حجم الدخل الوطني.
- أن الصادرات غير النفطية هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي بالجزائر، حيث توصلنا إلى عدم صحة هذه الفرضية نظرا إلى ما كشفته نتائج الدراسة القياسية والتي أكدت على الدور المحدود الذي تلعبه الصادرات غير النفطية في النمو الاقتصادي بالجزائر نتيجة ضعف مساهمتها في إجمالي الصادرات السلعية.
- لقد فرض التقسيم الدولي للعمل على الجزائر التخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية في شكلها الخام، فأصبحت إيرادات الصادرات النفطية المصدر الأساسي لتمويل المشاريع التنموية منذ الاستقلال، ولم يكن التوجه إلى التصنيع من أجل التصدير من خلال الاهتمام بترقية الصادرات غير النفطية خيارا إراديا من قبل السلطات الجزائرية،

بل كان توجها إجباريا فرضته الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينات الناتجة عن انخفاض عائدات الصادرات النفطية.

- إن الإصلاحات التي شهدتها التجارة الخارجية في ظل التوجه إلى اقتصاد السوق لم تحقق أهدافها المنشودة في تحسين وضع الصادرات غير النفطية وتنويع مصادر الدخل الوطني، فهي لم تكن سوى التغير من نمط يعتمد على الاحتكار لفائدة مؤسسات القطاع العام إلى نمط يقوم على فكرة التحرير الكلي للتجارة الخارجية لفائدة المؤسسات الخاصة.
- لقد نجحت الجزائر في إقامة بنيان مؤسساتي يشرف على العملية التصديرية، ولكنه لم يستطع أن يقوم بدور فعال في معالجة العقبات التي تتعرض لها الصادرات غير النفطية من جهة، ومن جهة أخرى ضعف مساهمته في حل المشاكل التي يعاني منها قطاع التصدير بشكل عام.
- تتسم الصادرات غير النفطية بالتركيز السلعي والجغرافي نتيجة التبعية الاقتصادية لدول الاتحاد الأوربي بصفة خاصة، ويعود ذلك لعدة أسباب تاريخية وجغرافية واقتصادية.
- يواجه قطاع التصدير غير النفطي العديد من المشاكل الداخلية والخارجية التي أدت بالكثير من المؤسسات الجزائرية إلى عدم إدراج التصدير ضمن أهدافها أو تفضيلها في أحيان كثيرة التوجه للاستيراد بدل التوجه للقيام بالنشاط التصديري.
- تعترض صادرات الجزائر من المنتجات الصناعية العديد من العقبات منها ما يرتبط بجانب الطلب ومنها ما يرتبط بجانب العرض، وتتمثل أهم هذه العقبات في ضعف جودة المنتجات وارتفاع تكاليف إنتاجها ونقص الخبرة التسويقية والمنافسة الحادة في الأسواق الخارجية.
- أظهرت الأدبيات الاقتصادية التي ناقشت العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي نتائج تؤكد على أهمية إستراتيجية تشجيع الصادرات في تحقيق التنويع الإنتاجي وتوسيع البنية الصناعية والزراعية، مما يعني الدور المهم الذي تلعبه هذه الإستراتيجية في تحقيق الهدف الرئيسي للتنمية الذي يتمثل في تنويع الاقتصاد.
- أظهر تقدير أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي بالجزائر باستخدام المنهجية السببية، أنه لا توجد علاقة سببية متجهة من الصادرات غير النفطية إلى النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، مما يعني عدم وجود علاقة على الإطلاق بين الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي، وهذا ما يدل على ضعف مقدرة الصادرات غير النفطية على تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي نتيجة هامشية قيمتها المضافة مما يجعل أثرها في الاقتصاد الوطني بشكل عام محدود.
- يعتبر الاعتماد على حوافز التصدير شرطا ضروريا لترقية الصادرات غير النفطية، لكنه غير كاف في ظل النظام التجاري العالمي الجديد، مما يجعل من المناسب في هذه الحالة الاعتماد على الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات التي تركز على السياسات التجارية والصناعية التي تستهدف انتقاء ورفع القدرات التنافسية للقطاعات المحورية في الاقتصاد المحلي لتنويع وتنشيط الصادرات غير النفطية.

بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكننا تقديم التوصيات التالية:

- الاستمرار في الدعم السياسي للقطاع غير النفطي من خلال بذل المزيد من الجهود لتنويع الاقتصاد الوطني في ظل مواصلة سياسة الانفتاح الاقتصادي لتعزيز دور الصادرات غير النفطية في النمو الاقتصادي.
- العمل على تكثيف التنسيق بين وزارة التجارة والصناعة والفلاحة والصيد البحري من جهة، والجامعات ومراكز البحوث والدراسات من جهة أخرى لتحديد المنتجات التي تتمتع

بمزايا تنافسية للتركيز على تأهيلها وترقيتها لتشكل نقاط قوة تضاف إلى الصادرات غير النفطية.

- ضرورة تبني مجموعة من السياسات المالية والنقدية والاستثمارية والصناعية والتجارية التي يجب أن يكون من أهم أهدافها تشجيع الصادرات غير النفطية، وذلك من خلال إعطائها دورا اكبر للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في الإنتاج الموجه للتصدير.
- تنشيط النشاط الاقتصادي خارج قطاع الطاقة من خلال توسيع قاعدة القطاعات الإنتاجية التصديرية وخاصة قطاع الصناعات التحويلية لاعتبارها الركيزة الأساسية لتغيير البنية الإنتاجية للاقتصاد الجزائري، مما يستدعي ضرورة الإسراع في حل المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي من أجل الوصول إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والصادرات غير النفطية.
- الاهتمام برفع مستويات الجودة الإنتاجية وتحسين التعبئة والتغليف لكي يصبح المنتج الجزائري مستوفيا لمتطلبات وشروط المنافسة العالمية.
- لكي تنجح المؤسسات الجزائرية في التوسع في منتجاتها المصدرة فان ذلك يتطلب منها أن لا تنظر إلى التصدير بأنه باب للتخلص من المنتجات التي لم يستوعبها السوق المحلي بل يجب أن يكون أحد أولوياتها في سياساتها الداخلية، بالإضافة إلى جعل التسويق أحد أهم نشاطاتها.
- ضرورة تقديم الدعم الفني للمصدرين على نحو تتوفر فيه جميع الخدمات المساندة للقطاع التصديري بما فيها الدراسات والبحوث والبيانات والمعلومات على الأسواق الخارجية والتعريف بأحدث الأساليب التسويقية والقوى البشرية المؤهلة والمدربة والمختصة في التصدير، الأمر الذي يساهم في تقوية المركز التنافسي للصادرات الجزائرية.

المراجع

بلقلة براهيم .(2018). واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط ومتطلبات تفعيله، مجلة أبعاد إقتصادية، ع8، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر.

الجريدة الرسمية الجزائرية . (19 أكتوبر1994)، العدد6 .

جلال مسعد .(2014). الملتقى الوطني حول: ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر.

حسناوي مريم، حساني حسين .(2017). أهمية تأمين ائتمان الصادرات للمساهمة في تنويع الاقتصاد: إشارة لحالة الجزائر، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، مج , 31 ع1، جامعة سوهاج - كلية التجارة.

زعباط عبد الحميد .(2004). الشراكة الاورو المتوسطية وأثارها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، العدد الأول.

زواوي فضيلة .(2017). إشكالية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر و إجراءات ترقيتها، مجلة أبعاد إقتصادية، ع7، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر.

سامي خليل .(2005). الاقتصاد الدولي، الكتاب الاول، دار النهضة العربية، القاهرة.

سامية لحول .(2008). التسويق والمزايا التنافسية دراسة حالة مجمع صيدال، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة.

السعدي صبري زاير .(2017). معايير التنويع الاقتصادي الهيكلي في اقتصادات الريع النفطي: حالة السعودية، المستقبل العربي، مج 40، ع464، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

السعدي، صبري زاير .(2019). الثروة النفطية والمشروع الاقتصادي الوطني في العراق: بديل

الاقتصـاد السياسـي للربـع النفطـي، مجلـة المسـتقبل العربـي، مـج 41، ع480، مركـز دراسـات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
صـلاح زيـن الـدين .(2000). اقتصـاديات التصـدير والمنـاطق الحـرة، دار النهضـة العربيـة، القـاهرة، مصر.
الصـندوق الخـاص بترقيـة الصـادرات خـارج المحروقـات، متـاح علـى http://www.algex.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/02/15
عبد النعيم دفرور، شاهد الياس ونمر محمد الخطيب .(2017). الاقتصـاد الجزائـري وضـرورة التنويـع الاقتصـادي فـي ظـل تقلبـات أسـعار النفـط، مجلـة أداء المؤسسـات الجزائريـة، ع12، جامعـة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
عبدالعزيز، طيبـة، لقرع فايزة .(2019). دور المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة فـي تنويـع الصـادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، ع20، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، الجزائر.
عبـود زرقين .(2009). الإسـتراتجية الملائمـة للتنميـة الصـناعية فـي الجزائـر، مجلـة بحـوث عربيـة اقتصادية، العدد45 .
عزيزي أحمد عكاشة، العربي تيقاوي .(2018). مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الانتعاش الاقتصـادي الجزائـري - دراسـة تحليليـة -، مجلـة المؤشـر للدراسـات الإقتصـادية، مـج2، ع3، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر.
كمـال عايشـي .(2005). نظريـة الاوز الطـائر الاسـيوية فـي السياسـة الصـناعية الجديـدة فـي الجزائـر والتحول إلى الهيكل التصديري، مجلـة أبحـاث اقتصـادية وإداريـة، ع5، جامعـة محمد خيضـر، بسكرة، الجزائر.
بن موسى محمد. (2019). قراءة في إستراتيجية التوجُّه نحو استغلال الموارد الطاقوية المتجددة كبديل للطاقة الأحفورية في بعض دول شمال إفريقيا, مجلة اقتصاديات شمال افريقيا, 15(2), 37-45.
محمد رملي، لخضر عدوكة، (2015)، الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة رؤى إقتصادية،ع9، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.
مخلـوفي عبـد السـلام، قـادري عائشـة .(2018). الـذكاء الإقتصـادي وأثـره فـي ترقيـة الصـادرات خـارج المحروقات في الجزائر، مجلة البشائر الإقتصادية، مج4، ع3، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر.
مصـطفى بـابكر .(2006). الأسـاليب الحديثـة لتنميـة الصـادرات، سلسـلة جسـر التنميـة، المعهـد العربـي للتخطيط، العدد الخمسون، الكويت.
مصـطفى بـن سـاحة .(2011). أثـر تنميـة الصـادرات غيـر النفطيـة علـى النمـو الاقتصـادي فـي الجزائـر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل، شهادة ماجستير، منشورة، جامعة غرداية، الجزائر.
مصعب، بوصبيع إبراهيم .(2018). متطلبات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لتنويع الاقتصاد الوطني وترقية الصادرات، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية:، مج 11، ع 02، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر.
المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين .(2010/2009). التقرير الصناعي العربي، المغرب.
منـور اسـرير .(2003). دراسـة نظريـة عـن المنـاطق الحـرة (مشـروع منطقـة البلارة)، مجلـة الباحـث، العدد الثاني.
نـوري منيـر ولجلـط إبـراهيم .(2010). المؤسسـات الاقتصـادية الجزائريـة واشـكالية التصـدير خـارج

المحروقات، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
وزارة التجارة، متاح على: http://www.commerce.gov.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/02/15
وصاف سعيدي .(2002). تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد الأول، ورقلة، الجزائر.
وصاف سعيدي .(2002). تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد الأول، ورقلة، الجزائر.
وليد حفاف .(2009).اصلاحات ازالة القيود غير التعريفية واثارها على التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
http://kenanaonline.com/users/MedSea/topics/80921/posts/212946 ;17.11.2019
www.cagex.dz ; 2020/02/11
www.exportateur-algerie.org ;2020/02/13
www.safex.dz ; 2020/02/16

Algeria's non-oil export promotion strategy: challenges and Stakes

Hichem Soufiane Salaouatchi [1], Mostafa Habchi [2♦], Massaud Habchi [3]

Received: 16-01-2020 Accepted: 11-03-2020 Puplished: 22-03-2020

Abstract :

Despite the great interest shown by the Algerian government to develop the export-oriented economic sector outside of hydrocarbons, it is still completely unable to break free from slavery to the rentier economy that depends on one or two products. Though the economic policies and programs adopted in the last decade to enhance competitiveness in order to advance development that depends on export diversification, the initiatives of the Algerian legislator and decision-maker still lack the seriousness and strategic planning that sees with exporting producer eye rather than the importing owner eye.

Within this framework, we try in this study to analyze and evaluate the strategy of export diversification to get rid of rentier dependency and come up with practical proposals and realistic solutions, and alert to the challenges and obstacles that may face the Algerian economy.

Keywords: Strategy, Export promotion, Algerian economy, Rentier economy.
JEL classification: F10 ; Q35.

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the Creative Commons License.
Management & Economics Research Journal is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0).
يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين بموجب رخصة المشاع الإبداعي
مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد مرخصة بموجب
رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف؛ غير تجاري 4.0 دولي(CC BY-NC 4.0)

[1]School of higher commercial studies (Algeria), [✉h.s.salaouatchi83@gmail.com].
[2♦]**Corresponding author:** School of higher commercial studies (Algeria).
[✉mostafahabchi17@gmail.com]
[3]Ziane Achour university of Djelfa (Algeria). [✉massaudh1984@gmail.com]